دور كميل شمعون في مناقشة القضايا السياسية الداخلية داخل اروقة مجلس النواب اللبناني(١٩٣٤-١٩٥٢)

ايمان عباس حمزة المعموري أ.د . باسم أحمد هاشم الغانمي

جامعة كربلاء /كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص :

تهدف الدراسة الى تتبع دور كميل شمعون في المجلس النيابي اللبناني للفترة من (١٩٣٤-١٩٥٢) ، وأن كميل شمعون من الشخصيات الهامة وهو احد رجالات السياسة اللبنانيين البارزين الذين لعبوا دوراً مهماً في السياسية اللبنانية ولاسيما في استقلال لبنان من الانتداب الفرنسي ،في حقبة تعد من أهم وادق وأعقد الحقب الزمنية في تاريخ لبنان السياسي الحديث والمعاصر، وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الدور البارز الذي لعبه النائب كميل شمعون في مناقشته للقضايا السياسية الداخلية .

Abstract:…

The study aims to follow the role of Camille Chamoun in the Lebanese Parliament for the period (1934-1952), and that Camille Chamoun is an important figure and one of the prominent Lebanese politicians who played an important role in Lebanese politics, especially in the independence of Lebanon from the French mandate, in an era that is one of the most important, accurate and complex periods of time in Lebanon's modern and contemporary political history, and the study aims to highlight the prominent role played by MP Camille Chamoun in discussing political issues.

المقدمة :...

أُعلِن في الأول من أيلول عام ١٩٢٠ ومن قصر الصنوبر في بيروت ومن قبل الجنرال غورو عن ولادة دولة لبنان الكبير، بحضور مندوبي الدول الكبرى وممثلي الطوائف اللبنانية ، بموجب ذلك لم تعد الطائفة المارونية ذات الأغلبية المطلقة في المجتمع اللبناني ،وأصبحت بيروت عاصمة الدولة الجديدة ، وفي ٢٣ايلول ١٩٢١ اعلنت الحكومة الفرنسية عن سلسلة من التغييرات الإدارية والتي سعت خلالها إخضاع لبنان لسلطتها المباشرة ، فقد أناطت السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى المفوض السامي الفرنسي ، الذي أصبح مندوباً سامياً لها في سوريا ولبنان ، كما قامت بتغيير النظم الإدارية في لبنان والتي كانت سائدة

منذ العهد العثماني ، فقد عهد بالسلطة التنفيذية إلى موظف فرنسي يلقب بحاكم لبنان الكبير، حيث أصبح مسؤولاً أمام المفوض السامي عن الاهتمام بشؤون الدولة ، ويتمتع بالحق وحده في تقديم كل مشروع يتعلق بالتشريع وتعيين موظفي الدولة والجيش والشرطة وإصدار العفو الخاص، ويعاونه في ذلك مجلس استشاري مؤلف من خمسة عشر عضواً معينين من قبل الجنرال غورو ، وعرف المجلس باسم(لجنة لبنان الإدارية) ، وتطورت هذه اللجنة بشكل تدريجي بفعل العديد من القرارات التي اصدرتها السلطات الفرنسية حتى انتهت بتأليف مجلس النواب اللبناني .

دور كميل شمعون في مناقشة القضايا السياسة الداخلية داخل مجلس النواب ألبناني (١٩٣٤-١٩٥٢)

لم تقل القضايا السياسية شأناً عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، بل أن القضايا السياسية اكثر أهمية لكون أمن واستقرار كل بلد مرتبط بسياسته سواءً كانت تلك السياسة داخلية أم خارجية ، وكان للجانب السياسي اللبناني الأثر الكبير في رسم خارطة لبنان وعلى المستويين الداخلي والخارجي ، فقد بدأت مرحلة الحياة النيابية في لبنان بعد اعلان الدستور اللبناني الصادر في (٢٣ايار ١٩٢٦)، أذ عقد المجلس النيابي أولى جلساته في ٢٥ايار ١٩٢٦ ذلك بعد انتخاب الشيخ محمد الجسر رئيساً للمجلس [١] ، والتأم مع المجلس التمثيلي في ٢٦ ايار ١٩٢٦ في مجلس واحد أطلق عليه اسم "**المجلس النيابي اللبناني** " [٢] .

كما ان سلطات الانتداب الفرنسي قامت بتمرير سياستها في لبنان وفق رغباتها الاستعمارية ، ولعل مايؤكد ذلك هو اجراء التعديلات الدستورية [٣] فقد تناولت أغلب هذه التعديلات توسيع حق رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضاء مجلس النواب ، واختيار نصف أعضاء الوزارة يجب ان يكون من داخل المجلس ، وبهذا تمكنت السلطات المنتدبة من الهيمنة على السلطة التشريعية [٤]،وكانت عندما ترى ان الامور داخل المجلس تخرج سيطرتها تقوم بتعليق المجلس النيابي ، فبمجيئ عام ١٩٣٤كان الدستور اللبناني معلقا اذ تم تعليقه من قبل المفوض السامي الفرنسي هنري بونسوا عندما اصدر قراره المرقم (٥٥) في (٩ايار ١٩٣٢)، الا أن المفوض السامي دي مارتل الذي جاء بعد المفوض السامي بونسوا أصدر عدة قرارات تنظيميه أهمها عودة العمل بالدستور اللبناني المعلق كما اصدر قرار يقضي بتأليف مجلس نواب منتخب عرف بمجلس ال(٢٥) ، فقد افتتح هذا المجلس أولى جلساته في (٣٠كانون الثاني ١٩٣٤)، وتم خلال هذا المجلس انتخاب شارل دباس رئيساً للمجلس وانتخاب حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية اللبنانية [٥] .

وكان لكميل شمعون[٦] دوراً بارزاً في مناقشة أبرز القضايا السياسية الداخلية ، فقد تمكن شمعون من الفوز بالانتخابات النيابية التي جرت في العام ١٩٣٤ بكونه مرشحاً عن دائرة جبل لبنان ،وتمخض عن تلك الانتخابات تأليف المجلس النيابي الثالث المكون (٢٥) نائباً ، وتم انتخاب شارل دباس رئيساً للمجلس الجديد وانتخاب حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية اللبنانية ، وبعد حوالي سنتين تم اجراء انتخابات جديدة في (٢٠كانون الثاني ١٩٣٦) وتمت على مرحلتين ،المرحلة الاولى نال فيها أميل ادة (١٣) صوتاً مقابل (١١)

صوت لصالح منافسه بشارة الخوري ، الا ان الاقتراح تمت اعادته ذلك لعدم حصول اي من المرشحين على ثلثي الاصوات . اما في الدورة الثاني فقد حصل اميل ادة على (١٤) صوتاً مقابل (١١) صوت لصالح بشارة الخوري [٧]، وقد اشار بشارة الخوري الى أن سبب خسارته في هذه الانتخابات يعود الى تصويت كميل شمعون لصالح أميل أدة بالرغم من انهما من مؤسسي الكتلة الدستورية [٨] ، ، فقد تحدث الخوري في كتابه حقائق لبنانية عن ذلك قائلاً "**... وقد عرفت فيما بعد ان الذي تركني في اخر لحظة هو كميل شمعون** ..." [٩] .

كان لكميل شمعون الدور البارز في عقد المعاهدة اللبنانية –الفرنسية ، أذ قدم شمعون مع زميلهُ بشارة الخوري مذكرةً الى المجلس النيابي طالبه فيها بضرورة عقد معاهدة صداقة مع فرنسا تقوم محل الانتداب ، وقد تكلم كميل شمعون عن ذلك في مذكراته بقوله " **أن الحكومة الفرنسية كانت قد رحبت بهذا الاقتراح** "[١٠] ، لذا قام شمعون بأعداد مسودة مشروع لعقد هذه المعاهدة وقام بتسليمه الى الحكومة اللبنانية ، وكان هذا المشروع يمنح فرنسا عدة امتيازات اهمها السماح لفرنسا بالاحتفاظ بقواعد جوية وبرية داخل الاراضي اللبنانية ، كما منح الحق للسفير الفرنسي بالتصدر على رؤوساء البعثات الدبلوماسية الاخرى في لبنان ، وتكون مدة هذه المعاهدة ٢٥عاماً [١١] ، وبعد مناقشات مطولها تخللها الكثير من المداخلات وبناءاً على المادة الأولى من المرسوم رقم ١١٣٢ الصادر في ١٣تشرين الاول ١٩٣٦ ابرم مجلس النواب معاهدة الصداقة والتحالف اللبنانية الفرنسية [١٢] ، ونادى السكرتير المعين على النواب افراداً بالأسماء فتم قبول بنود هذه المعاهدة بالأجماع ، فدوت القاعة بالتصفيق الحاد المتواصل من قبل جميع النواب الحاضرين [١٣] .

وفي العام ١٩٣٧ تم انتخاب كميل شمعون مع مجموعة من النواب [١٤] أعضاء للجنة الأدارة والعدلية ، وكان لهذه اللجنة الكثير من المساهمات على الساحة السياسية فقد اجتمعت لجنة الادارة والعدلية وتباحثت في مشروع القانون القاضي بتعديل قانون ٥حزيران ١٩٣٧ والمتعلق بأنشاء وسام الارز [١٥] المحال الى اللجنة بموجب المرسوم المرقم ١٤٥٥ والمؤرخ في ١٥تشرين الثاني ١٩٣٧ ، وقد رفع كميل شمعون مقرر لجنة الادارة والعدلية المشروع الذي عدلت عليه هذه اللجنة الى مجلس النواب للتصويت عليه ، وبعد عرضه امام النواب للتصويت عليه وافق جميع النواب عليه ماخلا (٣) نواب امتنعوا عن التصويت وتم التصديق على هذا القانون بعد ان حضي بقبول اكثرية النواب [١٦].

وكان لانتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية بدايةَ لانطلاق العهد السياسي الجديد ، وذلك الانتخاب جاء قبل الاعلان عن استقلال لبنان وهذا الاستقلال شكل حدثاً مفصلياً في الحياة النيابية اللبنانية . فقد بدأت الحياة السياسية اللبنانية تتجه الى طبيعتها ،أذعقد المجلس النيابي أولى جلساته في(٢١ايلول ١٩٤٣) [١٧]، ووفقاً للمادة (٧٥) من الدستور اللبناني تم انتخاب بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية وهو أول رئيس لبناني يتم انتخابه بعد اعلان الاستقلال ، فقد نال بشارة الخوري (٤٤) صوتاً من اصل (٤٧) صوت من مجموع الاعضاء الحاضرين وتم الاعلان عن فوز بشارة الخوري [١٨] ، ووسط تصفيق حاد من قبل اعضاء المجلس النيابي القى الرئيس المنتخب خطاباً شكر فيه النواب والشعب اللبناني على اعطائهِ الثقة ،

وأكد في الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله بقوله " **...اني سأعمل جاهدا في الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله ، كما ارسل تحية الصداقة الخالصة الى جميع الدول العربية المجاورة أملاً ان تكون بيننا وبين هذه الدول الشقيقة جميع روابط المودة من اجل توثيق العلاقات بيننا مع حسن التعامل ، وهذا مايفرضه الواجب بين الجار والجار ، كما اسأل الله ايها الزملاء ان يسدد خطواتنا الى مافيه خير للبنان ...**" [١٩] ،وأدى الرئيس المنتخب بشارة الخوري اليمين الدستورية في ٢٣ايلول ١٩٤٣[٢٠] ، وبدأ الرئيس الجديد اجتماعاته من اجل تأليف الحكومة الجديدة . فكلف رياض الصلح بتشكيل الحكومة فقام الاخير بتأليفها في ٢٥ايلول ١٩٤٣ [٢١] ، والقى رياض الصلح بيانه الوزاري الذي تطرق فيه الى نقاط عديدة اهمها " **مسالة الاستقلال والسيادة الوطنية وأعتماد اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد اكد على ضرورة تعديل الدستوربما يتلائم مع الاستقلال ، والغاء الطائفية والعمل على تعديل قانون الانتخابات واجراء الاحصاء السكاني العام ، كما اكد رياض الصلح على اقامة علاقات مع الدول العربية وتطوير العلاقات مع دول الحلفاء ،كما شدد على ضرورة تحقيق الاصلاح القضائي والاداري ومكافحة الغلاء ودعم السياحة والاسطياف ، والعمل على تحسين الزراعة وتنمية الانتاج الزراعي والمستوى الصناعي واصلاح النظام المالي** " [٢٢] .

وبعد فتح باب المناقشة تكلم مجموعة من النواب الذين ابدوا ملاحظاتهم على البيان الوزاري وطالبوا بتعديل بعض مواده ، بعدها طلب رئيس الجلسة سد باب المناقشة والتصويت على منح الثقة للحكومة فتم التصويت على منح الثقة للحكومة ، اذ نالت الثقة بأغلبية بلغت (٥١) صوتاً [٢٣] ، وعقد المجلس جلسته في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ وتصدر جدول اعمالها " **مشروع تعديل بعض مواد الدستور** " لان الابقاء على بعض مواده دون تعديل يعني الانتقاص من سيادة لبنان ،واعربت فرنسا عن رفضها لما جاء في البيان الوزاري من تعديل بعض مواد الدستور اللبناني [٢٤] ، وقد قوبل الموقف الفرنسي بالرفض القاطع من قبل الجانب اللبناني وباشرت فوراً بعقد الاجتماعات والمناقشات من اجل تعديل الدستور الذي اعتبرته حق من حقوقها الدستورية ، وقدمت الحكومة اللبنانية مشروع الدستور المعدل الى مجلس النواب اللبناني بالرغم من الرفض الفرنسي له [٢٥] ، وتحدث كميل شمعون في مذكراته عن هذا الامر بقوله " **...بذلنا جهوداً كبيرة مع المفوض السامي الفرنسي لمحاولة تعديل الدستور ، وفي ٢٥تشرين الاول ١٩٤٣ سلمنا البعثة الفرنسية مذكرة رسمية تعرب عن رغبة الحكومة اللبنانية بأجراء تعديل على بعض مواد الدستور. كما طالبنا بأن تحول البعثة العامة الفرنسية الى بعثة دبلوماسية عادية ، كما يجب ان تتسلم الحكومة اللبنانية المصالح العامة التي تشرف عليها فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة ، لكن قوبل طلبنا هذا بالرفض من الجانب الفرنسي بحجة عدم قدرتها على تعديل مواد الدستور الخاصة بالانتداب ولايمكن ان توافق على تسليم المصالح العامة قبل التوصل الى اتفاق شامل ونهائي يحدد مستقبل العلاقات الفرنسية –اللبنانية ...** " [٢٦] .

الا ان المجلس النيابي عقد جلسة طارئة في بشأن تعديل الدستور والغاء المواد المتعلقة بالانتداب الفرنسي على لبنان وسط احتشاد الالاف من المواطنيين امام بوابة المجلس النيابي وهم يطالبون باعلان الاستقلال وسط انشادهم القصائد الحماسية الوطنية [٢٧]، وقد صوت (٤٨) نائباً على اجراء هذا التعديل الدستوري [٢٨]

،وما ان انتهت الجلسة حتى وقع فوراً على التعديل رئيس الجمهورية بشارة الخوري ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي [٢٩].

أصبح لبنان بموجب هذا التعديل دولة مستقلة ذات سيادة مطلقة في الحقلين الداخلي والخارجي . الا ان هذا الامر أعتبرته الحكومة الفرنسية انتهاكاً صارخاً لأسس العلاقات الفرنسية –اللبنانية ، وبسببه تأزم الوضع بين الطرفين ،فقد اقتحم الأمن الفرنسي جميع دور الصحف التي نشرت اقرار تعديل الدستور وصادر جميع الاعداد وأصدرت السلطات الفرنسية القرارين المرقمين ب(FC/٤٦٤) و(FC/٤٦٥) [٣٠] ، كما اقدمت قوة عسكرية فرنسية على اعتقال كل من رئيس الجمهورية بشارة الخوري مع رئيس الوزراء رياض الصلح مع اربعة وزراء هم (كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا وعبد الحميد كرامي) وتم اراسلهم الى قلعة راشيا [٣١] ،الامر الذي اثار ردود افعال عنيفة في الاوساط الرسمية والشعبية وخروج مظاهرات حاشدة في شوارع لبنان ،أما على الصعيد الرسمي بالرغم من محاصرة المجلس النيابي الا ان رئيس المجلس صبري حمادة مع مجموعة من النواب تمكن من دخول المجلس واتخاذ قرارين تأريخيين أولهما القيام بتوجيه مذكرة احتجاج الى حكومات بريطانيا و الولايات المتحدة والاقطار العربية ، اما الثاني القيام بتطبيق المادة الخامسة من الدستور المعدل الخاص بتغيير العلم اللبناني فقد غاب عن العلم الجديد الطابع الفرنسي ، كما أكدوا على رفضهم لاعتقال اعضاء الحكومة و نددوا بالسياسة الاستعمارية الفرنسية وأكدوا على دستورية الرئاسة والحكومة الاستقلالية وأن التعديل الدستوري ماهو الا تعبير وطني ناجم عن دستورية لبنان واستقلاله [٣٢].

قام أميل أدة بمحاولات عديدة لتشكيل الحكومة حتى من رجال حزبه لكن جميعها باءت بالفشل بسبب عدم اقتناع الاعضاء بشرعية السلطة التي اوكلتها اليه فرنسا ، ونتيجة لهذه التطورات عقدت في يوم ١١تشرين الثاني ١٩٤٣ جلسة نيابية في دار صائب سلام وخلال الجلسة منح النواب الثقة للحكومة اللبنانية الجديدة قوامها حبيب ابوشهلا ومجيد ارسلان اللذان يؤلفان مجلس الوزراء الذي يقوم مقام رئيس الجمهورية وسميت بحكومة بشامون [٣٣] ، وصدقت هذه القرارات من قبل (٣٣) نائباً واعتبروا ان الحكومة الجديدة هي حكومة شرعية وذلك بحسب الدستور ، فقد نص الدستور على ان عندما تخلو سدة الرئاسة تتسلم الحكومة مقاليد الامور وادارة البلاد ، واعتبروا ان النصاب مكتمل لانهم حققوا الاكثرية النيابية في هذه الجلسة ،كما عدوا حكومة اميل ادة باطلة وطالبت الحكومة الجديدة بأطلاق سراح المعتقلين [٣٤]، وان المجلس عقد اجتماعات اخرى في يومي (١٥و١٦) تشرين الثاني وبحضور الاكثرية النيابية ، وناقش النواب خلال هذه الجلسات الاوضاع العامة التي يعيشها لبنان وطالبوا بعودة الحياة الدستورية [٣٥]، ورضخت فرنسا للضغوط الشعبية والدولية التي مورست عليها وأوفدت في ١٦تشرين الثاني ١٩٤٣ الجنرال كاترو الذي اجتمع مع الزعماء الدينيين والمحليين اللبنانيين من حكومة بشامون الذين اوصلوا رسالة واضحة خلال لقائهم للجنرال بأن لا مفاوضات تتم مع الجانب الفرنسي الامع الحكومة الشرعية ، وتحدث كميل شمعون عن ذلك بمذكراته قائلاً " **...قامت لجنة التحرر الفرنسية بأستبدال مسيو هيللو بالجنرال كاترو الذي وصل بيروت وبادر في خطوته الاولى الى اعادة الوضع الى طبيعته في البلاد ، وعقد مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة**

اجتماعات متفرقة وبسبب ضغط الاحداث وتطورها جعلته يرضخ مكرهاً على الغاء اجراءات البعثة العامة واطلاق سراح معتقلي قاعة راشيا... " [٣٦] .

كما ان بريطانيا كانت تتابع تطورات الازمة اللبنانية – الفرنسية بترقب بالوقت نفسه ، واوفدت في ١٩تشرين الثاني وقدم وزير الدولة البريطانية في بيروت مذكرة الى الجنرال الفرنسي كاتروا جاء في مضمونها " **أن الحكومة البريطانية ترى انه من الضروري ان يتم اطلاق سراح رجال السياسة اللبنانيين المعتقلين واعادتهم الى مناصبهم، وتمهل الحكومة البريطانية القوات الفرنسية حتى الساعة العاشرة من تاريخ الثاني والعشرين من الشهر نفسه والا فان القوات البريطانية ستتولى اتمام هذه المهمة بنفسها** " [٣٧] ، وفي(٢١ تشرين الثاني ١٩٤٣) قررت اللجنة الفرنسية في الجزائر اطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادتهم الى مناصبهم ، كما اصدروا قراراً بأقالة حكومة اميل أدة وعودة الحياة النيابية [٣٨] ، وفي٢٣ الشهر نفسه تم الافراج عن المعتقلين وذلك بعد أن مضى عشرة ايام على اعتقالهم ، وقد تحدث كميل شمعون في مذكراته عن هذا الامر بقوله " **...في تمام الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٣تشرين الثاني ١٩٤٣ حضر الكولونيل نوفل قائد الدرك اللبناني الى القلعة وعلى رأس فرقة من حرس الشرف ليبلغنا نبأ الافراج عنا ...**"[٣٩] .

قوبلت عودة الحكومة بأستقبال شعبي عظيم وأزدحمت شوارع على طول الطريق الى بيروت لاستقبال المعتقلين ، كما تحدث كميل شمعون عن ذلك بقوله " **... وبدأت العودة المظفرة ، على أمتداد الطريق الى بيروت حيث احتشد ابناء القرى مصفقين ،هازجين ،مهللين . اما في بيروت فبلغت البهجة درجة الغليان وأزدحمت ساحةالشهداء بأبناء العاصمة وابناء الجبل ، فقدر عددهم بمئات الالوف ، ونظموا لنا استقبالاً رائعاً لم تشهده البلاد من قبل...** " [٤٠] ، وفي اليوم التالي عقد مجلس النواب جلسة حضرها رئيس الجمهورية بشارة الخوري والقى رئيس مجلس النواب صبري حمادة كلمة وجه خلالها الشكر والتحية الى الامة اللبنانية اليقضة والواعية لكرامتها والواقفة وراء نوابها وحكومتها صفاً واحداً ، كما اثنى على موقفهم المشرف في سبيل المحافظة على الدستور والاستقلال وقد تحدث قائلاً "**... وبهمة الزعيم صاحب الدولة رياض بك الصلح ، ومعالي صبري حمادة وسائر الوزراء الاكارم كالبطل المغوار الامير مجيد ارسلان وحبيب النفوس حبيب ابو شهلاء والسياسي المحنك كميل شمعون والوطني الحر عادل عسيران والاداري الكبير سليم بيك تقلا والمجاهد الاكبر سماحة الشيخ عبد المجيد كرامة ويؤازرهم في جهادهم نواب الامة الذين وقفوا وقفتهم المشهورة بتعديل الدستور ...**" ، كما وجه التحية الى الى حكومات الدول العربية والاجنبية شاكراً لجهودهم وموقفهم النبيل الذي وقفوه الى جانب لبنان شارحاً الظروف والمصاعب التي احاطت بالبلاد على وجه العموم وبمجلس النواب على وجه الخصوص [٤١] ،وقد تابع مجلس النواب عقد جلساته وبصورة مستمرة من اجل اكمال الاستقلال التام وتحقيق السيادة الوطنية وهذا الامر لايتم الاعن طريق تسلم المصالح المشتركة [٤٢]، من الفرنسيين والعمل على جعلها مصالح مشتركة بين الحكومة اللبنانية والسورية ، ومن اجل ذلك قامت الحكومة اللبنانية بعقد عدد من الاتصالات مع الحكومة السورية للتنسيق معها من أجل استلام المصالح المشتركة بينهما من الجانب الفرنسي ،وقام رئيس الحكومة رياض الصلح

بزيارة الى الجمهورية السورية ومقابلة رئيسها شكري القوتلي[٤٣] في مدينة الزبداني، وتباحث الطرفان في المصالح المشتركة بينهما بعد ان اعلنت فرنسا عن استجابتها للأمر[٤٤]،وقد تم اللقاء في(٢٢كانون الاول ١٩٤٣) في دمشق وتم التوقيع على نقل المصالح المشتركة التي كانت فرنسا تمارس ادارتها بأسم الدولتين ، على ان تكون الاساليب المتعلقة بأنتقال هذه الصلاحيات موجب اتفاقات خاصة . وفي الوقت نفسه أتفق الطرفان على أقامة مجلس أعلى يأخذ على عاتقه الاشراف على ادارة المصالح المشتركة بينهما [٤٥] ، وفي اليوم التالي لعقد الاتفاق ناقش المجلس في جلسة (٢٣كانون الاول ١٩٤٣) اتفاق نقل المصالح المشتركة والقى رياض الصلح خطاباً بليغاً اثنى فيه على الجنرال كاتروا لتفهمه الامور وبين انه بموجب هذه الاتفاق سلمت فرنسا الصلاحيات التي كانت تمارسها الى البلدين السوري واللبناني وستنتقل هذه المصالح الى الحكومتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والادارة أعتباراً من (١كانون الثاني ١٩٤٤) ، وبعد فتح باب المناقشة رحب النواب بعقد هذه الاتفاقية وعدوها جزءاً من الاستقلال التام ،وبعد عدة مناقشات عرض المشروع على التصويت وتمت الموافقة عليه من قبل جميع اعضاء المجلس النيابي ،اذ اعتبر النواب ان هذا الاتفاق جاء متماً لأستقلال كلا البلدين ،وقد هنئ كميل شمعون الحكومة اللبنانية على انجازها النجاح الباهر بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة بوقت قصير ونالت خلاله الشئ الكثير وتمنى للحكومة دوام النجاح المتواصل لما فيه خدمةً للشعب اللبناني [٤٦] .

وتم تعيين كميل شمعون وزيراً مفوضاً للبنان لدى المملكة المتحدة بريطانيا لمدة سنتين ونصف [٤٧]، أذ القى رئيس الوزراء رياض الصلح في اثناء جلسة المجلس النيابي المنعقدة في(٢٠ايار ١٩٤٤) بياناً جاء فيه " ... **تعلمون ايها السادة اننا اظهرنا رغبتنا منذ شهرين بأن يكون لنا ممثلون لدى الدول الحليفة ولقد أتانا علم بأن بريطانيا قد قبلت بأن يكون معالي الوزير كميل شمعون ممثلاً لنا لدى حكومة لندن** " [٤٨] .

وكان كميل شمعون الوزير المفوض الاول الذي شغل هذا المنصب المستحدث ، فقد كان لبنان يرسل أول فوج من السفراء الى عواصم العالم الكبرى ،وتعيينه بهذا المنصب لم يشأها هو ولعلها تجاوزته فقد وصفه بمذكراته " ... **الظاهر انه كتب علي منذ هذه الساعة ان اكون كبش محرقة** " [٤٩] ، الا أن هذا التعيين قد فتح امامه المزيد من الاتصال الدبلوماسي في اتجاه المحاور البريطانية والامريكية والفرنسية ،وكان في الوقت نفسه منحازا الى دول المحور الاول ، فقد اشترك في مؤتمر دولي للطيران المدني وحضر مناقشات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، كما ترأس وفد لبنان الى اجتماعات الامم المتحدة التي بحثت القضية الفلسطينية وكان من المدافعين عن الموقف العربي معارضاً تقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية على اراضيها ، وقد ساهم هذا التحول البارز في مسيرته السياسية الى ابعاده نسبياً عن التطورات في لبنان في ايام رئاسة بشارة الخوري ، فقد الزمه التخلي عن وزارة الداخلية التي شغلها لمدة ٩اشهر تميزت بمرحلة مهمة وأساسية في خوضه لمعركة الاستقلال الوطني والاعتقال في قلعة راشيا [٥٠] .

ففي لندن أخذ كميل شمعون يطرح القضية اللبنانية والخلاف مع فرنسا على الصحافة البريطانية كونه وزيراً مفوضاً في لندن ذلك من أجل التوصل الى اتفاق حول جلاء القوات الفرنسية من لبنان ، كما انه

واصل بالوقت نفسه أتصالاتة مع المسؤولين البريطانيين وعلى رأسهم وزير خارجية بريطانيا ، أذ كان اتصال الحكومة اللبنانية بالحكومة البريطانية يتم عن طريق كميل شمعون وقد اكد وزير خارجية بريطانيا لكميل شمعون على دعم وثبات موقفهم من الاعتراف بأستقلال لبنان وتقديم الدعم لهم ، كما ان لبنان كان يسعى الى جلاء القوات الاجنبية عن كامل أراضيه من اجل اتمام الاستقلال ، الا ان وزارة الخارجية البريطانية نصحت لبنان من خلال الوزير المفوض لديها كميل شمعون على ان لايلح على مسألة جلاء الجيوش من لبنان وتسلم الجيش اللبناني لمهامه دفعة واحدة ذلك لان عملية الجلاء وتسلم الجيش لمهامه دفعة واحدة ليس بالامر الهين [٥١].

وازاء ذلك عقد رئيس الجمهورية بشارة الخوري مع الرئيس السوري شكري القوتلي اجتماعاً موسعاً في العاصمة دمشق تم خلاله الاتفاق على المطالبة المشتركة بينهما على جلاء القوات الأجنبية عن بلديهما وأعتبروا ان وجود هذه القوات يعد تهديداً لأمن المنطقة ذلك لأحتكاك هذه القوات مع ابناء البلدين من جهه وان وجودها يتعارض مع الأستقلال من جهه اخرى [٥٢] ، وبعد أن وجد الطرفان عدم جدية الجانب الفرنسي معهما وبعد تعذر حل الخلاف بينهما اتخذت الحكومتان اللبنانية والسورية في (٣١كانون الاول عام ١٩٤٥) قراراً يقضي بعرض مسألة جلاء الجيوش الاجنبية على مجلس الأمن الدولي [٥٣] ، وتم تشكيل الوفد اللبناني الذي وصل لندن في ٥ كانون الثاني ١٩٤٦ للمشاركة في محادثات الجمعية العامة للأمم المتحدة [٥٤]، بعد أن تم اجراء محادثات تمهيدية مع كل الوفود العربية لتوحيد الجهود من أجل دعم مسألة الجلاء امام هيئة الامم المتحدة ،وفي ٢٥شباط ١٩٤٦ نوقشت قضية الجلاء في مجلس الأمن الدولي وكان تبرير فرنسا لبقاء قواتها في البلدين هو للمحافظة على السلم والأمن في المنطقة ، وأن فرنسا لاتزال في حالة حرب لان السلم لم يستتب بعد ، وقد شرح ممثلي سوريا ولبنان وجهة نظر بلديهما في هذه المسألة ، واعلنت بريطانيا وفرنسا عن قبولها بأجراء المفاوضات بين البلدين وجلاء جيوشها وجاء هذا القبول بعد الاحتجاجات التي قدمت اليها من قبل دول الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية والصين بوجوب جلاء الجيوش الاجنبية بأسرع وقت ممكن عن كل من سوريا ولبنان [٥٥].

ومثلت قضية المناقشات الدولية في مجلس الامن الدولي حول جلاء الجيوش الاجنبية من الاراضي اللبنانية مثار مناقشات المجلس النيابي اللبناني الذي عقد جلسة استثنائية تصدرت قضية جلاء الجيوش جدول اعمالها ، فقد فتحت الجلسة بطلب من مجموعة من النواب بتقديم بيان توضح فيه الحكومة اللبنانية ماجرى في مناقشات مجلس الامن الدولي ، وبعد مناقشات طويله القى رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح بياناً أكد فيه على اتفاق الجميع على حق لبنان بالسيادة والاستقلال والذي لايتم الابعد جلاء الجيوش الاجنبية من اراضيه وختم بيانه بقوله "**... بتوجيه شكر لبنان حكومةً وشعباً للدول التي وقف مندوبوها الى جانب لبنان ويدافعون عن حقه الصريح في الاستقلال ويساندون وفده في الدفاع عن حقه ...**" [٥٦] .

وان كسب لبنان لقضية جلاء الجيوش الاجنبية في مجلس الامن الدولي دفع بفرنسا وبريطانيا للأستجابة والدخول في مفاوضات مع الجانب السوري واللبناني ، وتم التوصل في (٤أذار ١٩٤٦) الى اتفاق يقضي بأنسحاب القوات البريطانية والفرنسية عن الاراضي العربية ، على ان يكون شرط انسحابها من سوريا أولاً

ولا يتجاوز هذا الانسحاب ٣٠ نيسان ، كما تم تحديد موعد جلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان في (٣١ كانون الاول عام ١٩٤٦) ، على ان تبقى لجنة فرنسية مؤلفة من (٣٠) ضابطاً و(٣٠٠) فني فرنسي تنحصر مهامهم في الاشراف على نقل المعدات العسكرية الى فرنسا [٥٧] ، وبالفعل جاء يوم (٣١ كانون الاول ١٩٤٦) وانسحبت جميع الجيوش الاجنبية عن الاراضي اللبنانية وغادر ميناء بيروت اخر جندي فرنسي على انغام السلام العسكري ، وبذلك اصبح اليوم(٣١كانون الاول) من كل عام عيداً وطنياً للبنان يحتفل به بناء الشعب كل عام [٥٨] .

وتكلم كميل شمعون عن انتهاء المفاوضات في مجلس الامن وانسحاب الجيوش الفرنسية من لبنان بقوله " **...وبهذا تكون مهمتي في لندن قد بلغت في الواقع نهايتها بعد كسبنا لقضيتنا بجلاء الجيوش الاجنبية وان عملي سيكون بعد ذلك محصوراً بأعمال المفوضية العادية ، أما في لبنان فالمستقبل يتوقف علينا دون سوانا ، وعلى كيفية ممارستنا حرياتنا ، وعلى الحكمة التي تسير اعمالنا وتوجه سياستنا الدولية...** " [٥٩] ، وفي جلسة (٢٢ايار ١٩٤٨) قدم كميل شمعون استقالته من منصب وزارة الداخلية والصحة والاسعاف العام [٦٠] وجاءت هذه الاستقالة احتجاجاً على تجديد الرئاسة لبشارة الخوري ، وقبلت استقالته في اليوم التالي وعهد الى رياض الصلح رئيس الوزراء بوزارة الداخلية بالوكالة [٦١]، فعندما قاربت ولاية الخوري على الانتهاء قرر تجديدها للمرة الثانية وليتمكن من تجديدها للمرة الثانية قدم مع (٤٦) نائباً من المؤيدين له في ٩نيسان ١٩٤٨ بعريضة الى مجلس النواب يطالب فيها بتعديل المادة (٤٩) [٦٢]، من الدستور تعديلاً استثنائياً يقضي هذا التعديل بتجديد ولايته الى (٦) سنوات اخرى اعتباراً من نهاية ولايته الاولى لتبدأ من ٩ايلول ١٩٤٩ وتنتهي عام ١٩٥٥، وبرر بشارة الخوري قيامه بالتجديد رغبة منه في استقرار السياسة التي انتهجها في مدة رئاسته وان لبنان لايزال بأشد الحاجة لتوطيد استقلاله ، كما أيد اغلب النواب هذا التجديد أقراراً لما قام به في سبيل البلاد من الاعمال الكبيرة والانجازات المتواصلة [٦٣].

وقد أعترض كميل شمعون مع مجموعة من النواب على مسالة تعديل الدستور وتجديد الرئاسة لبشارة الخوري لولاية ثانية [٦٤] ، ولم يحضر كميل شمعون جلسة التعديل على الدستور ،وفي (٢٧ايار ١٩٤٨) اجتمع المجلس النيابي لتجديد ولاية رئيس الجمهورية بشارة الخوري وقد شارك أغلب النواب بالتصويت على اعادة التجديد لمدة (٦) سنوات أخرى ،وفاز بشارة الخوري ، بأجماع المجلس وبعد الاعلان فوزه رفعت الجلسة لمدة (١٥) دقيقة ، ودخل بشارة الخوري مع رئيس المجلس صبري حمادة والقى صبري حمادة كلمة هنأ بها بشارة الخوري بالولاية الثانية وحيا في الكلمة وفاء الامة ونضالها الراسخ ، كما وجه تحية الى الجيوش العربية واللبنانية ،والقى بشارة الخوري كلمة اعرب فيها عن شكره الى الشعب اللبناني والى مجلس النواب ،وأكد خلال كلمته على اهمية السياسة اللبنانية التي سيسير عليها مثلما كانت ، و اكد أيضاً على حرصه في القضاء على الفساد داعيا في الوقت نفسه مجلس النواب الى الوقوف صفاً واحداً في سبيل المحافظة على استقلال لبنان وسيادته [٦٥] .

وشكلت قضية اعدام زعيم الحزب القومي السوري الاجتماعي [٦٦] انطوان سعادة [٦٧] حدثاً مهماً أثار حراكاً سياسيا في لبنان وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي ، ولم يقتصر هذا الحراك على المستوى السياسي بل تعداه الى المستوى الشعبي والتشريعي ، وكان لاعتقال مؤسس الحزب انطوان سعادة بداية لظهور الحزب الى العلن بعدما كان يمارس نشاطه الحزبي سراً منذ بداية تأسيسه في ١٦تشرين الثاني ١٩٣٢، فخلال المدة من ١٩٣٥الى ١٩٣٨ اعتقل المؤسس ثلاث مرات ، وكان لانتشار افكار الحزب السريع قد اثار مخاوف السلطات في لبنان والتي قامت بدورها بأعتقال مجموعة من اعضاء الحزب وزجت بهم في السجون اللبنانية و دفع هذا الأمر الحزب القيام بأنتفاضة مسلحة هاجم فيها افراد الحزب مراكز ومخافر حكومية وقاموا بأحتلال عدد منها ، الا ان السلطات اللبنانية استطاعت صد هذه الهجمات وأفشال ثورتهم المسلحة وقامت بألقاء القبض على عدد من أعضاءه ، وهذا الامر دفع بزعيم الحزب وبعض عناصره من اللجوء الى سوريا مطالبين من الرئيس السوري توفير الحماية لهم [٦٨]، بالمقابل قامت الحكومة اللبنانية بأرسال وفد الى العاصمة دمشق من اجل التفاضل مع الحكومة السورية لتسليم انطوان سعادة اليها ،وهذا ماحصل بالفعل فقد تم تسليم انطوان سعادة الى الحكومة اللبنانية في(٦تموز ١٩٤٩)، وقد نقل الى بيروت وحوكم محاكمة عسكرية بتوجيه تهمة الخيانة والتحريض على تغيير نظام الحكم ليتم اعدامه في(٨تموز ١٩٤٩)، وكان لاعتقال واعدام انطوان سعادة صدى واسع داخل اروقة المجلس النيابي ، فقد شهدت الجلسة الاستثنائية التي عقدت في (١٦اب ١٩٤٩) مناقشات واستجوابات حادة وحامية للحكومة من قبل مجموعة من النواب معترضة على اعدام سعادة [٦٩] .

ولأهمية هذه القضية على السياسة الداخلية اللبنانية قدم النائب كميل شمعون استجواب للحكومة حول هذه القضية وبحث في قضية اعتقال الصحفي غسان تويني الذي اعتقل بسبب مقال كتبه في صحيفة النهار في(٩تموز١٩٤٩) حول انطوان سعادة ، وقال فيه " **كان الاولى بالحكومة أن ترد على المقال بأدلة تقنع الرأي العام اللبناني بأنها كانت محقة بالسياسة والتدابير التي اتبعتها لاعدام انطوان سعادة ، وبهذه الطريقة التي كتمت بها وقائع المحكمة عن الرأي العام، وان الحريات العامة في طليعتها حرية الفكر هي من المبادى الاساسية الراسخة في ضمير الامم الحرة وان المعان في تجريح الحريات وملاحقة معتنقيها وزجهم في السجون لمجرد تعبيرهم عن ارائهم وان ملاحقة رجال الصحافة وزجهم في السجون لمجود تعبيرهم عن ارائهم لايتفق وأدعاء الحكومة بأنها تعتنق في سياساتها مبادئ الحرية**" [٧٠].

وكان لاعدام انطوان سعادة الاثر السيئ الذي انعكس سلباً على الساحة اللبنانية فقد سعى أعضاء الحزب الى الانتقام من اعضاء الحكومة اللبنانية لتنفيذ حكم الاعدام بحق زعيمهم ،فما ان علم الحزب بقدوم رياض الصلح الى الاردن والعاصمة عمان حتى تحرك اعضاء الحزب لوضع خطة محكمة لاغتياله [٧١] ، وبعد أن انتهت زيارته الى الاردن توجه رياض الصلح الى مطار عمان من اجل العودة الى لبنان ففي هذا الاثناء لحقت به سيارة وعلى متنها ثلاث اشخاص ينتمون الى الحزب السوري الاجتماعي ،وأطلقوا النار على رياض الصلح وأردوه قتيلاً وجُرح سائقه ، وترك هذا الاغتيال صدى واسع في الاوساط الشعبية والسياسية اللبنانية [٧٢] ، وكان لحادثة اغتيال رياض الصلح الاثر الكبير على مجلس النواب اللبناني فقد عقد المجلس

جلسة في (٢٥تموز ١٩٥١) جلسة تأبينية استنكر فيها المجلس حادثة الاغتيال ، فقد افتتحت الجلسة بكلمة لرئيس مجلس النواب كامل الاسعد رثى فيها رياض الصلح وعبر عن اللوعة ومدى الحزن الذي اصاب البلاد بفقدان الدولة لرياض الصلح ،فقال " **...لقد فجهنا بأغتيال علم من اعلام لبنان فبموته طويت صفحة خالدة من تاريخ العالم العربي ولبنان خاصة ، يقف امامها المرء اجلالاً واحتراما لما قام به الراحل من اجل تحقيق الوحدة الوطنية واستقلال لبنان** " [٧٣] ، وتوالى بعد ذلك على المنبر مجموعة من النواب لرثاء الفقيد الراحل ، فقد أستنكر النائب كميل شمعون عملية الاغتيال هذه بقوله "**ان هذه الكارثة اصابت لبنان والبلاد العربية وسيضل هذا العمل الجبان معبثاً للفتنه وسبباً للفوضى** " [٧٤] .

وبحلول العام ١٩٥٢تدهورت الاوضاع السياسية والاقتصادية نتيجة لأنتشار الفوضى وتفشي المحسوبية وانتشار الفساد المالي والاداري، فطالب اعضاء مجلس النواب بتخصيص جلسة لمناقشة الاوضاع المتدهورة في البلاد ، وتم تحديد موعد الجلسة والتي عقدت في (١٥كانون الثاني ١٩٥٢) ، وناقش اعضاء المجلس المشاكل السيئة التي مرت بها البلاد وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي ومن ضمن المتكلمين النائب كميل شمعون فقد تحدث قائلاً " **...ان الشركات التجارية تجني ارباحاً طائلة من المستهلكين بفضل أ لاسعار والرسوم التي تفرضها ، فهي من جهه تلقي على عاتق المواطنين اثقالاً لامبرر لها ، ومن جهه ثانية تحرم خزانة الدولة من عائدات لايستهان بها ، وان الروح المسيطرة على تصرفات هذه الشركات وعلى الانظمة التي تقوم عليها معارضة السياسة الاقتصادية التي يتوجب على الحكومة اتباعها من اجل انماء الحركة التجارية والصناعية في البلاد ، وقد اصبحت هذه الشركات تشكل وضعاً شاذا يتنافى مع اكتمال عناصر استقلال هذا الوطن وسيادته ورغبته في تحقيق العدل الاجتماعي بين طبقاته ...**"[٧٥]، وطالب من الحكومة بنهاية كلامه بأهمية تأميم هذه المصالح واخضاع امتيازات هذه الشركات للدولة بصورة مباشرة، وازاء تزايد الاضرابات وتفشي الرشوة والمحسوبية والفساد المالي والاداري انقسم نواب المجلس الى قسمين ، القسم الاول كان مؤيد للرئيس بشارة الخوري ، اما القسم الثاني معارض له تزعمه زعيم الجبهة الاشتراكية كمال جنبلاط مع كميل شمعون ، ذلك بعد الاعلان عن ان حربها مفتوحة مع النظام وهاجمت اسأتهُ للحريات ، وكانت الجبهه الاشتراكية حريصه على ان لايكون نشاطها برلمانياً وحسب انما يتعداه ليشمل الشارع اللبناني ايضاً ، فعقدت في ١٧اب ١٩٥٢ مهرجاناً شعبياً في دير القمر حضره (٥٠٠٠٠) الف مواطن طالب فيه الخطباء كميل شمعون وكمال جنبلاط بضرورة اجراء الاصلاحات العاجلة واقالة رئيس الجمهورية مهددين بالوقت نفسه بقيامهم بالعصيان المدني في حال لم تلبى مطالبهم [٧٦] ، وحاول رئيس الجمهورية امتصاص نقمة المعارضة بقيامه باجراء الاصلاحات الادارية ، فعقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعاً استثنائياً في (١٩اب ١٩٥٢) اقر خلاله البرنامج الاصلاحي الذي قدمه رئيس الجمهورية بشارة الخوري وتضمنت الاصلاحات تعديل القانون الانتخابي والعمل على اعادة تنظيم مجلس القضاء ، ومحاسبة الموظفين الغير اكفاء وتنظيم الاحزاب السياسية وانشاء مجالس الانماء الاقتصادي [٧٧] .

الا ان المعارضة اصرت على استقالة رئيس الجمهورية بشارة الخوري واعتبرت ان مشروع الاصلاح مجرد عملية اشغال الغاية منها اسكات اصوات المعارضة ، ونتيجة للضغوط التي مورست من قبل اقطاب الجبهة الاشتراكية والمعارضة الشعبية الواسعة اضطر بشارة الخوري بعدها الى تقديم استقالته في(١٨ايلول ١٩٥٢) وطلب من مجلس انتخاب رئيس جديد للبلاد قادراً على المحافظة على استقلال لبنان[٧٨] ،وجاءت الاستقالة بعد ان قام بأصدار ثلاث مراسيم تشريعية [٧٩] ، وجاء في بيان استقالته " **...حضرة رئيس مجلس النواب الافخم لما كنت قد صممت على اعتزال منصب رئاسة الجمهورية ، ارجو منكم التفضل بأخذ العلم بذلك شاكراً لمجلسكم الكريم وللشعب اللبناني النبيل على مابداه اثناء ولايتي من محبة وولاء...** " [٨٠] .

الخاتمة :...

توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

١- كان للعائلة الدور الكبير في تكوين شخصية كميل شمعون القوية والمحنكة ذلك لكون أنه نشأ في عائلة ارستقراطية أمتهنت السياسة في ظل الحكم العثماني ، وكان لآراء وميول والده الصريحة السبب في نفيهم خارج لبنان وكون ذلك حافزاً كبيرا لدى كميل شمعون بالتعبير عن اراءه بكل صراحة دون خوف او تردد.

٢- كان له الدور الكبير في حصول لبنان على استقلاله التام لما بذله من جهد في سبيل تحقيقه وأهم ماقام به هو تقديمه لمشروع المعاهدة اللبنانية –الفرنسية بخصوص الاستقلال وعرضها على المندوب السامي الفرنسي لكن ذلك ادى الى اعتقاله مع العديد من رجالات السياسة واهمهم رئيس الجمهورية بشارة الخوري ، وادت عملية الاعتقال تلك الى ازمة سياسية دولية وهي ازمة عام ١٩٤٣ وانتهت هذه الازمة بالافراج عن المعتقلين واعطاء لبنان الاستقلال التام من السيطرة الفرنسية .

٣- كان كميل شمعون أول سفير مفوض يتم تعيينه لدى المملكة المتحدة للفترة من ١٩٤٤- ١٩٤٧، وعمل على توصيل قضية لبنان الى مجلس الامم المتحدة وعرضها على المناقشات الدولية من خلال لقاءاته المستمرة بكونه سفير لبنان المفوض بالمسؤوليين البريطانيين وبسفراء الدول الاجنبية الاخرى واثمرت هذه الجهود بالاخير على حصول لبنان على الاستقلال التام وجلاء الجيوش الاجنبية من اراضيه .

٤- كان لشخصيته القوية والمؤثرة الدور الكبير في فوزه في جميع الانتخابات النيابية التي رَشح نفسه لها ،وكذلك كانت قراراته ومداخلاته مسموعة داخل جلسات المجلس واغلب قراراته كان يؤخذ بها .

٥- أهم منصب سياسي شغله كميل شمعون كان منصب رئاسة الجمهورية اللبنانية للفترة (١٩٥٢-١٩٥٨) ذلك بعد الانتفاضة البيضاء لعام ١٩٥٢ ضد حكم الرئيس بشارة الخوري.

الهوامش:...

[١] أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية القسم الثاني : الدولة والنظم السياسية –دستور لبنان ، ج١، (بيروت : منشورات المؤلف ، ١٩٧٠) ، ص ١٠٦.

[٢] جاسم محمد خضير ، المصدر السابق ، ص ٢٩.

[٣] ان الدستور اللبناني تم ادخال العديد من التعديلات عليه ، ففي فترة الانتداب الفرنسي تم اجراء تعديلين عليه الاول في العام ١٩٢٧والثاني في العام ١٩٢٩، كما تم اجراء تعديلات عليه في عهد الاستقلال ، الاولى اجراء ثلاث تعديلات في شهر اذار وتشرين الثاني وكانون الاول من العام ١٩٤٣، كما تم تعديل الدستور في الاعوام ١٩٤٧و١٩٤٨و١٩٧٦والتعديل الاخير تم في العام ١٩٩٠، للمزيد ينظر : أحمد زين ، محاضر مناقشات الدستور اللبناني ومناقشاته: النشأة- محاضر المناقشات –النصوص ، (بيروت :المجلس النيابي اللبناني –المديرية العامة للمناقشات والدراسات والابحاث ، ١٩٩٥) ، ص ١٧٩.

[٤]أدمون رباط ، الوسيط بالقانون الدستوري اللبناني ، المصدر السابق ، ص ٣٧٢.

[٥] باسم هاشم الغانمي ، المصدر السابق ، ص ص ٣٨-٤١.

[٦] كميل شمعون (١٩٠٠-١٩٨٧) : سياسي لبناني ولد في الثالث من نيسان عام ١٩٠٠ بمدينة الشوف [١] بمنطقة دير القمر في لبنان ذات الاغلبية المسيحية المارونية ،و عمل والده رئيساً لديوان المحاسبة المالية في جبل لبنان ،عرف بالنزاهة والثقة والامانة لدى السلطات العثمانية التي كانت مسيطرة على جبل لبنان حينها، عمل في مكتب السياسي المعروف أميل أدة ، وساهم في تحرير مجلة اليقظة حتى افتتح مكتب للمحاماة زاول من خلاله مهنته ،ودخل للمجلس النيابي اللبناني عام ١٩٣٤ وتدرج بالمناصب السياسية بعدها حتى تم انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانيةخلفاً لبشارة الخوري في عام ١٩٥٢ وبقي حتى العام ١٩٥٨وهو ثاني رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال من السيطرة الفرنسية ، للمزيد ينظر : عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي ، كميل شمعون ودورة السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧،رسالة ماجستير ، غير منشورة ،(جامعة الانبار: كلية الاداب ،٢٠١١) ، ص ص ١٤-١٨.

[٧]م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الثالث ،العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ٢٠كانون الاول ١٩٣٦، ص ص ٢-٣

[٨] عداي ابراهيم مجيد حوران ، المصدر السابق ، ص ١٩.

[٩] بشارة الخوري ، حقائق لبنانية ، المصدر السابق ،ج٢، ص ١٩٧.

[١٠] كميل شمعون ، مذكراتي ،المصدر السابق ، ص ١٢

[١١] عقدت المعاهدة الفرنسية اللبنانية في عام ١٩٣٦ وهو نفسه العام الذي عقدت فرنسا فيه المعاهدة السورية الفرنسية ،وعقدت فرنسا هذه المعاهدة بناءأ على طلب بعض الشخصيات اللبنانية بمساواة بلادهم بعقد معاهدة مع لبنان على غرار المعاهدة السورية الفرنسية ،وتجاوبت فرنسا مع تلك المطالب لانها كانت تقف ضد الاصوات التي تنادي بضم سوريا الى لبنان ،ونصت المادة الاولى : يسود سلم وصداقة دائمة بين لبنان وفرنسا ، المادة الثانية : ان تتشاور الحكومتان بصورة تامة وبدون أي تحفظ في كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس المصالح المشتركة بينهما ،المادة الثالثة : ان يتخذ الطرفان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الى الحكومة اللبنانية ، المادة الرابعة : اذا حدث خلاف بين لبنان واي دولة اخرى ومن شأن هذا الخلاف ان يؤدي الى نشوب احداث خطيرة في الداخل اللبناني فعلى لبنان الاسراع قطع العلاقات الخارجية مع هذه الدولة ألمادة الخامسة : تقع مسؤولية حفظ النظام والدفاع على الاراضي اللبنانية على عاتق الحكومة اللبنانية ، المادة السادسة : ان هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة ٢٥عاماص قابلاً للتجديد ، المادة السابعة : ان تبرم هذه المعاهدة بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية وتوزع صكوك الابرام بأسرع مايمكن وتبلغ الى عصبة الأمم المتحدة ، المادة الثامنة : حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط على الحكومة الفرنسية كافة المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بلبنان ، أضافةً الى ملحق عسكري ،وأذا حصل خلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة اوتطبيقها ولم يتم حسمه نهائياً عن طريق المفوضات يلجأ الطرفان الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم المتحدة ، للمزيد ينظر : جورج اللاذقاني ،من اسرار التاريخ : لماذا دفنت المعاهدة الفرنسية –اللبنانية في باريس ، (بيروت : دار اسكندرون ، ٢٠٠٤) ، ص ٣٤، راسي جورج ،لبنان بين الجد والهزل : وثائق استقلال سوريا ولبنان ، (د.م، المركز العربي للتسويق والاعلام ، ٢٠٠٤) ، ص ص ٣١-٥٣، مجهول ، نص المعاهدة اللبنانية –الفرنسية ، (بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٦) ، ص ص ٣-٥.

[١٢] م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الثالث ، العقد الاستثنائي الثالث ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ١٤تشرين الثاني ١٩٣٦، ص ص ١-٥.

[١٣] المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثانية ، المنعقدة في ١٧تشرين الثاني ١٩٣٦، ص ص ٢-٧.

[١٤] أعضاء لجنة الادارة والعدلية المنتخبون هم كل من (عبدالله اليافي ، كميل شمعون ،جواد بولس ، نصوح الفاضل ،كاظم خليل ، جبران تويني ، ابراهيم عازار ، زخيا طوبيا ، شارل عمون ، شفيق ناصيف ، حميد فرنجيه) ، للمزيد ينظر : م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة ، المنعقدة في ٩تشرين الثاني ١٩٣٧، ص ٣.

[١٥] ان وسام الارز وسام وطني يحتوي على خمس درجات (درجة الوشاح الاكبر ، ضابط كبير ، قومندر ، ضابط ، فارس) وان قانون ١٩٣٧ كان قد جعل درجة الوشاح الاكبر من وسام الارز معادلة لدرجة مدالية الاستحقاق اللبناني الممتازة ، وكانت الحكومة تدرس حالة الشخص الذي ينال هذه الميدالية والتدقيق بحاله ومؤهلاته حتى لاينال شخص نيشان لايستحقه ، للمزيد ينظر : م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الثانية ، المنعقدة في ١٢كانون الثاني ١٩٣٨، ص ٧.

(١٦) النواب الذين امتنعوا عن التصويت كما تم المناداة بأسمائهم في الجلسة هم كل من (حميد فرنجيه ، شارل عمون ، ابراهيم عازار) دون ذكر الاسباب التي منعتهم من التصويت ، للمزيد ينظر : م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الرابع ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الثانية ،المنعقدة في ١٢كانون الثاني ١٩٣٨، ص ٧.

(١٧) باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠-١٩٧٥ ، (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٨١) ، ص ٤٠، عبدالله سليمان شحاذة ، المصدر السابق ، ص ٥٩.

(١٨) طارق احمد قاسم ، تاريخ لبنان المعاصر ، (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية ، ٢٠١٢) ، ص ٩١، عدنان محسن ظاهر ورياض غنام ، مجلس النواب في ذاكرة الاستقلال ، المصدر السابق ، ص ١٨٧.

(١٩) م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ٢١ايلول ١٩٤٣، ص ٣.

(٢٠) م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (٢) المنعقدة في ٢٣ايلول ١٩٤٣، ص٢

(٢١) تألفت حكومة رياض الصلح من (رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية ، وحبيب ابوشهلا نائباً للرئيس ووزيراً للعدلية والتربية ، وكميل شمعون وزيراً للداخلية والبرق والبريد ، وسليم تقلا وزيراً للخارجية والاشغال العامة ، ومجيد ارسلان وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة والاسعاف العام وعادل عسيران وزيراً للاعاشة والتجارة والصناعة) ، للمزيد ينظر : ماجد خليل ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦التأليف –الثقة –الاستقالة ، (بيروت : المركز الاسلامي والثقافي ، ١٩٩٧) ، ص ٥٣.

(٢٢) م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (٣) المنعقدة في ٨تشرين الثاني ١٩٤٣، ص ٥.

(٢٣) بشارة الخوري ، المصدر السابق ، ج١، ص ١٣٦.

(٢٤) د.ك.و، دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، ملف رقم (٣٦٦، ٣١١) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/١٢٠٧/١٢٠٧/٨/١٠٠١٠) والمؤرخ في ١٨تشرين الثاني ١٩٤٣، الوثيقة المرقمة (٢٢) ، ص ١٤.

(٢٥) وسام الطاف عبد الحميد خضير ، المصدر السابق ، ص ٤٨.

(٢٦) كميل شمعون ، مذكراتي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥-٢٦.

(٢٧) طارق أحمد قاسم ،المصدر السابق ، ص ٩١، وسام الطاف عبد الحميد خضير ، المصدر السابق ، ص ٤٨.

(٢٨) حليم سعيد ابوعز الدين ،تلك الايام مذكرات وذكريات ، ج١، (بيروت : منشورات دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٢) ، ص ١٨٣، احمد زين ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٧-٢٤٥، لحد خاطر، المصدر السابق ، ص ١٢٠.

(٢٩) م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٥) المنعقدة في ٨تشرين الثاني ١٩٤٣، ص ص ٢-٥.

(٣٠) تضمن المرسوم الاول تعليق الدستور اللبناني وحل المجلس النيابي ، اما المرسوم الثاني تضمن تعيين اميل ادة رئيسا للحكومة في شكل مؤقت الى ان يعاد العمل بالدستور ، للمزيد ينظر :سامي الصلح ، احتكم الى التاريخ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٠) ، ص ٦٣،منير تقي الدين ، المصدر السابق ، ص ٦٦، لسان الحال " جريدة " ، العدد (١٥٣٠١) ، صادرة في ١٩٤٣/١٢/١١.

(٣١) قلعة راشيا : هي قلعة بناها الرومان وكانت تعرف بقلعة راشيا او قلعة الاستقلال وموجودة في احدى القرى اللبنانية التابعة لقضاء راشيا في البقاع ، وتبعد عن بيروت مساحة ٨٥ كم عن بيروت و٥٠ كم عن زحلة ، للمزيد ينظر : علاء الغانمي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥.

(٣٢) كميل شمعون ، مراجل الاستقلال ، المصدر السابق ، ص ١٠٠٩، سامي الصلح ، المصدر السابق ، ص ٦٣، علاء الغانمي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥.

(٣٣) بشامون : قرية صغيرة من قرى قضاء عالية في محافظة جبل لبنان ، تبعد حوالي ١٨كم عن مدينة بيروت و٧كم عن مركز القضاء ، تم اختيارها لموقعها الذي يسهل الاتصال بالنواب والبعثات الدبلوماسية والمؤسسات الاعلامية ، كما انها تقع بين الجبال فيصعب تطويقها الا بقوة كبيرة يساعدها الطيران الجوي ، للمزيدينظر: سليمان شحادة ، المصدر السابق ، ص ٦٥.

34) Bandar Mohammed Al - alban , united states policy in the middle east and its intervention in lebanon 1955 -1959 , adissertation submitted to the johns Hopkins university in conformity with the requirements for the degree of doctor of philosophy , Maryland , 1995.p101-103.

(٣٥) محمد رضيوي فجر الحميداوي ، المصدر السابق ، ص ١٥٢،رياض الصلح ، المصدر السابق ، ص ٥٣٩.

(٣٦) كميل شمعون ، مذكراتي ، المصدر السابق ، ص ٣٢

(٣٧) عداي ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٣٨١.

(٣٨) نقولاي هوفهانسيان ، المصدر السابق ، ص ٨٥، منير تقي الدين ، المصدر السابق ، ص ١٨٧.

(٣٩) كميل شمعون ،مذكراتي، المصدر السابق ،ص ٣٣.

(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٣٤.

(٤١) م.م.ن،ل ، الدور التشريعي الخامس ،العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٤)المنعقدة في ١كانون الاول ١٩٤٣، ص ٣.
(٤٢) المصالح المشتركة بين الفرنسيين واللبنانيين تشمل الكمارك ودائرة الشؤون الاقتصادية والكهرباء والموانئ والانفاق المالي ومصلحة المعادن والمطاط والبارود ومراقبة شركات الامتياز والرقابة الصحية والمراقبة العامة وايضاً دائرة البريد والبرق وحماية الملكيات التجارية ، اضافة الى الفرق العسكرية التي كانت تحت امرة قائد فرنسي ، للمزيد ينظر : سمر بهلول ، الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سورية ولبنان ١٩٤٣-١٩٤٨، مجلة المعرفة ، العدد(٢٧٩) ، (بيروت ، ١٩٨٥) ، ص ٩٢.
(٤٣) شكري القوتلي (١٨٩١-١٩٦٧) : سياسي سوري ولد في دمشق عام ١٨٩١، تلقى علومه الابتدائية في مدرسة العازاريين ثم أكمل دراسته الثانوية في الاستانه ، حصل على شهادة البكلوريوس في العلوم السياسية من الكلية الشاهانية ، شغل مناصب سياسية عديدة اهمها رئاسة الجمهورية السورية للفترة من ١٩٤٣-١٩٤٩، كما اعيد انتخابه لمنصب رئاسة الجمهورية مره اخرى للاعوام ١٩٥٥-١٩٥٨، وهو أحد صناع الوحدة السورية المصرية عام ١٩٥٨،توفي في عام ١٩٦٧، للمزيد ينظر : عبداللطيف يونس ، شكري القوتلي أمة في حياة رجل ١٩٠٨-١٩٥٨، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٩) ، ص ص ٥-٨.
(٤٤) وليد المعلم ، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهه ، (دمشق : مطبعة عكرمة ، ١٩٨٥) ، ص ص ٢٩-٣٠.
(٤٥)جوزيف ابوخليل ، لبنان وسوريا مشقة الاخوة ، ط٢،(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩١) ، ص ٢٤٠، غسان احمد عيسى ، العلاقات اللبنانية السورية ، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧) ، ص١٧٣.
(٤٦) م.م.ن.ل الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٥) المنعقدة في ٢٣كانون الاول ١٩٤٣، ص ٣.
(٤٧) للفترة من (٣اب ١٩٤٤ حتى ١٠ايار ١٩٤٧) ،للمزيد ينظر :يوسف شديد، بين السياسة والديبلوماسية ،(بيروت : دار النهار،٢٠٠١)، ص ٤٦.
(٤٨) م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الخامس ،العقد العادي الاول ، محضر الجلسة (١٠) المنعقدة في ٢٠ايار ١٩٤٤، ص ٤.
(٤٩) كانت الحكومة الفرنسية قد شنت حملة قوية ضد وزير الداخلية كميل شمعون ، لانهم يعتبروه عدوهم اللدود في الحكومة اللبنانية فأخذوا يضغطون على رياض الصلح وبشارة الخوري لأقالة كميل شمعون من الوزارة معللين سبب كراهيتهم له لانه يلح على تسلم بقية المصالح المشتركة ومنها الجيش والأمن العام ،و فكانوا يعتبروه عقبة في سبيل المفاوضات ، الا ان السبب المباشر لكراهية فرنسا له هو لتقربه من خصمهم اللدود بريطانيا فضلاًعن موقفهم الحازم من ازمة ١٩٤٣، للمزيد ينظر : كميل شمعون ، مذكراتي ، المصدر السابق ، ص ١٥، عداي ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٤٠.
(٥٠) نقولا ناصيف ، المصدر السابق ، ص ١٩.
(٥١) الاهرام "جريدة" ،(القاهرة) ، العدد (٢١٥٥٩) ، بتاريخ ٦شباط ١٩٤٥، حسان حلاق ، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ،(بيروت : معهد الاتحاد العربي ، ١٩٨١) ، ص ص ١٣٤-١٣٥،بشارة الخوري ، المصدر السابق ، ج٢، ص ٣٢٦،منير تقي الدين ، المصدر السابق ، ص ص ١١٧-١١٨.
(٥٢) م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الخامسة عشرة ، المنعقدة في ٢٤كانون الاول ١٩٤٥، ص ٣.
(٥٣) أن مجلس الامن الدولي يعتبر هيئة من هيئات الأمم المتحدة ، ويتكون من الاعضاء الدائمين وهم كل من (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والصين والاتحاد السوفيتي) وأعضاء غير دائميين عددهم ستة اعضاء ويتم انتخابهم كل سنتين ، كما يحق للاعضاء الدائميين حق النقض (الفيتو) ، ومهمة المجلس الاساسية هي مراقبة الأمن الدولي والحروب والصراعات ، كما يحق للمجلس تكوين لجان تحقيقية وفرض عقوبات ، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٦، ص ٤٨٦.
(٥٤) شكل الوفد اللبناني كل من (حميد فرنجية رئيساً للوفد وعضويه الوزير يوسف سالم ورياض الصلح مع سفير لبنان في لندن كميل شمعون وسفير لبنان في فرنسا أحمد الداعوق) ، للمزيد ينظر : عداي مجيد ، المصدر السابق ، ص ٤٨.
(٥٥)ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٤٢٠، عداي مجيد ، المصدر السابق ، ص ٥٠.
(٥٦) م.م.ن.ل ، الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة (١٢) المنعقدة في ١٩شباط ١٩٤٦، ص ٣.
(٥٧) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية ، (القاهرة : معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٦) ،ص ١٢٤، ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي ، ج٢، (بيروت : دار الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨) ، ص ١٨٨، ستيفن همسلي لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٤٤١.

(58) Charles winslow ,lebanon war and polities in a fragmented society ،this edition published in the Taylor and francis , london , 1996 . P87.

(٥٩) كميل شمعون ، مذكراتي ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧.
(٦٠) عُين كميل شمعون وزيراً للداخلية والصحة والاسعاف في (٩ حزيران ١٩٤٧) في حكومة رياض الصلح الرابعة التي شكلت في (٩حزيران ١٩٤٧) ،للمزيد ينظر :م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ٩حزيران ١٩٤٧، ص ٤.

[٦١] م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة العاشرة ، المنعقدة في ٢٢ايار ١٩٤٨، ص٤.

[٦٢] نصت المادة (٤٩) من الدستور اللبناني على ان يتم انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري وبغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الاولى ، ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي ، وان الرئاسة تكون مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد ، ويجوز اعادة انتخاب نفس الشخص بعد مرور مدة (٦) سنوات من تاريخ انتهاء الولاية الاولى ، للمزيد ينظر : عداي ابراهيم ، المصدر السابق ، ص ٥٧.

[٦٣] بشارة الخوري ، المصدر السابق ، ج٣، ص ١٢٢، نقولا ناصيف ، المصدر السابق ، ص ٢٩.

[٦٤] النواب الذين عارضوا تعديل الدستور هم كل من (كميل شمعون ، كمال جنبلاط ، نصوح فاضل ، موسى فريح ، سليمان العلي ، هنري فرعون ، يوسف كرم ، وسليم الخوري الذي لم يطلب منه التصويت لكونه شقيق بشارة الخوري ، للمزيد ينظر : القبس " جريدة " ، سورية ، العدد (٣٥٨٩) ، بتاريخ ١٥نيسان ١٩٤٨.

[٦٥] م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الاول ، محضر الجلسة (١١) المنعقدة في ٢٧ايار ١٩٤٨، ص ٣.

[٦٦] الحزب القومي السوري : تأسس هذا الحزب في ١٦تشرين الثاني ١٩٣٢ في العاصمة بيروت ، وكانت بدايات تأسيسه سرية ، وكانت توجهات الحزب قومية اقليمية ، المؤسس الاول لخلاياه انطوان سعادة مع مجموعة من الطلاب في الجامعة الامريكية ، وسمي الحزب بالسوري نسبة الى سوريا الطبيعية لان سعادة اختار الاساس الطبيعي ليعمل به ، اما القومي فيرمز الى القوم كلهم فلايميز بين الامة السورية على اساس العشيرة اوالطائفة أوالاقاليم أوالاعراق بل ينظر الى ابناء الامه بعين القومية الجامعة بينهم والتي تتقدم على كل الرابط الاجتماعية والدينية ،للمزيد ينظر : أحمد سالم علي الاحمد ، الحزب السوري القومي الاجتماعي ١٩٣٢-١٩٦٢، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، ٢٠١٣) ، ص ٥١، نبيهه الاصفهاني ،الاحزاب والتنظيمات السياسية في لبنان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٤٣) ، (القاهرة ، ١٩٧٦) ، ص ٧٠.

[٦٧] انطوان سعادة (١٩٠٤-١٩٤٩) : سياسي لبناني ولد في قضاء المتن عام ١٩٠٤، وهو من ابناء الطائفة المسيحية الارثذوكسية ، تلقى علومه الابتدائية علم ١٩٠٩ في مدرسة الشوير ثم اكمل دراسته الثانوية في معهد الفوير في القاهرة ، كان والده الدكتور خليل سعادة من المناهضين لسياسة الدولة العثمانية ، ساهم مع والده عام١٩٢١بتحرير جريدة (الجريدة) ومجلة (المجلة) ، هاجر الى مصر وامريكا الجنوبية والبرازيل ، ثم عاد الى لبنان عام ١٩٣٢ عمل كأستاذاً لتدريس اللغة الالمانية في الجامعة الامريكية ببيروت ، اسس الحزب القومي السوري الاجتماعي ، قام بانقلاب عام ١٩٤٩ الانه تم الامساك به في سوريا وقامت الحكومة السوريةبتسليمه الى السلطات اللبنانية وتم اصدار حكم الاعدام بحقه ونفذ في العام نفسه ، للمزيد ينظر: صالح زهر الدين ، موسوعة رجالات بلاد العرب ، (بيروت : المركز العربي للابحاث والتوثيق ، ٢٠٠١) ، ص ص ١٠٢-١٠٣، وليد نويهض ، انطوان سعادة وتطور الفكر القومي الاجتماعي ، مجلة الدراسات العربية (بيروت) ، العدد (٥) ، اذار ، ١٩٧٣، ص ص ٦٣-٦٤.

[٦٨] أحمد سالم الاحمد ، المصدر السابق ، ص ٨٥، ثامر عناد فهد ، المصدر السابق ، ص ٣٠، نهاد حشيشو ، المصدر السابق ، ص ١٠.

[٦٩] حسن عبد الامير طلال ، المصدر السابق ، ص ١٠٤.

[٧٠] م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ١٦اب ١٩٤٩، ص ٧.

[٧١] تعرض رئيس الوزارء اللبناني رياض الصلح الى عدة محاولات أغتيال كان الهدف منها اقصاءه عن العملية السياسية وانتقاماً منه لاعدام زعيم الحزب السوري القومي انطوان سعادة ، كانت المحاولة الاولى في ٩اذار ١٩٥٠ بعد ان توجه رياض الصلح الى منزل اقاربه وما ان نزل من سيارته حتى تم اطلاق عدة رصاصات اتجاهه الا انها اخطأت الهدف ، والمحاولة الثانيه كانت في ١٦تموز ١٩٥١حيث كان متوجها الى الاردن من اجل توطيد العلاقت الثنائية بين البلدين الا ان هذه المحاولة قد اودت بحياته واردته قتيلاً، للمزيد ينظر : اندروا راثميل ،الحرب الخفية في الشرق الاوسط الصراع السري على سوريا ١٩٤٩-١٩٦١، ترجمة :عبد الكريم محفوظ ، (سوريا : دار سلمية للكتب ، ١٩٩٧) ، ص ٦٢، العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤.

[٧٢]أتضح فيما بعد أن من قام بالاغتيال هم كل من (ميشيل الديك وهو مسيحي من سكان طرابلس ،محمد أمين صلاح وهو مسلم من فلسطين ،وسبيرو حداد مسلم من سكان بيروت ،للمزيد ينظر : عبود صالح ، معجم السياسيين المغتالين في التاريخ العربي والاسلامي ، المجلد الرابع ، (بيروت : دار نوبليس ، ٢٠٠٩) ، ص ٥٥٥، جريدة النهار ، العدد (٤٨٢٢) ، ١٧تموز ١٩٥١.

[٧٣] م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ١٦اب ١٩٤٩، ص ٧.

[٧٤] عداي ابراهيم مجيد ، المصدر السابق ، ص ٦٥.

[٧٥] م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة (٥)المنعقدة في ١٥كانون الثاني ١٩٥٢، ص ٣.

[٧٦] فارس اشتي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥، المجلد الثاني : دور الحزب ، (لبنان : الدار التقدمية ، ١٩٨٩) ، ص ٧٧٤، محمد شهد محمد العمري ، الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٢ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (جامعة ذي قار : كلية التربية ، ٢٠١٣) ، ص ١١٦.

[٧٧] عمار منهل محمد ، كمال جنبلاط ودوره في السياسة الداخلية اللبنانية ١٩١٧-١٩٧٧، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،(جامعة الموصل : كلية الاداب ، ٢٠١٣) ، ص ٨١، محمد منذر ، الجبهه والحزب السياسي : مبادئ عامة ومنطلقات اساسية ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٤) ، ص ٢٤٦.

[78] Fawwaz Traboulsi , A History of modern lebanon , pluto press , london ,2007.p45,257 بشارة الخوري ، ج٣، ص

[٧٩] المراسيم التشريعية التي اصدرها بشارة الخوري قبل استقالته هي (المرسوم الاول حمل الرقم (٩٤٤٢)والذي ينص على قبول استقالة صائب سلام ، اما المرسوم الثاني فيحمل الرقم (٩٤٤٣) والذي ينص على تعيين على تعيين فؤاد شهاب رئيسا للوزارة اللبنانية ووزيراً للدفاع الوطني ، اما المرسوم الثالث فيحمل الرقم (٩٤٤٤) والذي ينص على تعيين ناظم عكاري نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للاشغال العامة والتربية الوطنية والخارجية والبرق والصحة ، وتعيين باسل طراد وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والعدلية والمالية ، للمزيد ينظر : فارس سعادة ، المصدر السابق ، ص ١٢١.

[٨٠] م.م.ن.ل ، الدور التشريعي السابع ،العقد الاستثنائي الاول ،محضر الجلسة (٢) المنعقدة في ٢٣ايلول ١٩٥٢، ص ٣.

المصادر :...

أولاً : الوثائق الغير منشورة

١-د.ك.و. (دار الكتب والوثائق) ملفات البلاط الملكي ، ملف رقم (٣٦٦، ٣١١) ، تقارير المفوضية العراقية في بيروت ، تقرير المفوضية الى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/١٢٠٧/١٢٠٧/٨/١٠٠١٠) والمؤرخ في ١٨تشرين الثاني ١٩٤٣، الوثيقة المرقمة (٢٢)

ثانياً : الوثائق المنشورة (م.م.ن.ل ، محاضر مجلس النواب اللبناني) :

الدور التشريعي الثالث :
١- العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ٢٠كانون الاول ١٩٣٦
٢-العقد الاستثنائي الثالث ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ١٤تشرين الثاني ١٩٣٦
٣- العقدالاستثنائي الثالث، محضر الجلسة (٢)، المنعقدة في ١٧تشرين الثاني ١٩٣٦
الدور التشريعي الرابع :
١- العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة الرابعة ، المنعقدة في ٩تشرين الثاني ١٩٣٧
٢- العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الثانية ، المنعقدة في ١٢كانون الثاني ١٩٣٨
٣-العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة الثانية ،المنعقدة في ١٢كانون الثاني ١٩٣٨
الدور التشريعي الخامس :
١- العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ٢١ايلول ١٩٤٣
٢-العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (٢) المنعقدة في ٢٣ايلول ١٩٤٣
٣-العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (٣) المنعقدة في ٨تشرين الثاني ١٩٤٣
٤- العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٥) المنعقدة في ٨تشرين الثاني ١٩٤٣
٥-العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٤)المنعقدة في ١كانون الاول ١٩٤٣
٦- العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (٥) المنعقدة في ٢٣كانون الاول ١٩٤٣
٧-العقد العادي الاول ، محضر الجلسة (١٠) المنعقدة في ٢٠ايار ١٩٤٤
٨- العقد العادي الثاني ، محضر الجلسة (١٥)، المنعقدة في ٢٤كانون الاول ١٩٤٥
٩- العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة (١٢) المنعقدة في ١٩شباط ١٩٤٦
الدور التشريعي السادس :
١- العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ٩حزيران ١٩٤٧
٢- العقد العادي الاول ، محضر الجلسة العاشرة ، المنعقدة في ٢٢ايار ١٩٤٨
٣-العقد العادي الاول ، محضر الجلسة (١١) المنعقدة في ٢٧ايار ١٩٤٨
٤- العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ١٦اب ١٩٤٩
٥-العقد الاستثنائي الاول ، محضر الجلسة (١) المنعقدة في ١٦اب ١٩٤٩
الدور التشريعي السابع :
١- العقد الاستثنائي الثاني ، محضر الجلسة (٥)المنعقدة في ١٥كانون الثاني ١٩٥٢

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة :

١. أحمد زين ، محاضر المجلس ،النشأة- محاضر المناقشات –النصوص ، (بيروت :المجلس النيابي اللبناني –المديرية العامة للمناقشات والدراسات والابحاث ، ١٩٩٥)
٢. أدمون رباط ، الوسيط بالقانون الدستوري اللبناني، (بيروت :دار العلم للملايين ، ١٩٧٠)
٣. اندروا راثميل ،الحرب الخفية في الشرق الاوسط الصراع السري على سوريا ١٩٤٩-١٩٦١، ترجمة :عبد الكريم محفوظ ، (سوريا : دار سلمية للكتب ، ١٩٩٧)

٤. أنور الخطيب ، المجموعة الدستورية القسم الثاني : الدولة والنظم السياسية –دستور لبنان ، ج١، (بيروت : منشورات المؤلف ، ١٩٧٠)
٥. بشارة الخوري ، حقائق لبنانية ، (بيروت: منشورات اوراق لبنانية ، ١٩٦٠)ج٢.
٦. باسم الجسر ، الصراعات اللبنانية والوفاق ١٩٢٠-١٩٧٥ ، (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٨١)
٧. جوزيف ابوخليل ، لبنان وسوريا مشقة الاخوة ، ط٢،(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩١)
٨. جورج اللاذقاني ،من اسرار التاريخ : لماذا دفنت المعاهدة الفرنسية –اللبنانية في باريس ، (بيروت : دار اسكندرون ، ٢٠٠٤)
٩. حسان حلاق ، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢ ،(بيروت : معهد الاتحاد العربي ، ١٩٨١)
١٠. حليم سعيد ابوعز الدين ،تلك الايام مذكرات وذكريات ، ج١، (بيروت : منشورات دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٢)
١١. راسي جورج ،لبنان بين الجد والهزل : وثائق استقلال سوريا ولبنان ، (د.م، المركز العربي للتسويق والاعلام ، ٢٠٠٤)
١٢. سامي الصلح ، احتكم الى التاريخ ، (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٠)
١٣. ستيفن همسلي لونكريك ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، ترجمة : بيار عقل ،(بيروت : دار الحقيقة ،د.ت)
١٤. صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية ، (القاهرة : معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٦)
١٥. عبداللطيف يونس ، شكري القوتلي أمة في حياة رجل ١٩٠٨-١٩٥٨، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٩)
١٦. عبود صالح ، معجم السياسيين المغتالين في التاريخ العربي والاسلامي ، المجلد الرابع ، (بيروت : دار نوبليس ، ٢٠٠٩)
١٧. غسان احمد عيسى ، العلاقات اللبنانية السورية ، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧)
١٨. فارس اشتي ، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥، المجلد الثاني : دور الحزب ، (لبنان : الدار التقدمية ، ١٩٨٩)
١٩. كميل شمعون ، مراحل الاستقلال ،(بيروت : مكتبة صادر ، ١٩٦٠)
٢٠. كميل شمعون ، مذكراتي ، (بيروت .د.م،١٩٦٩)
٢١. لحد خاطر ، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان ، تقديم وتحقيق :عبدالله الملاح ،(بيروت :منشورات دار لحد خاطر ،١٩٩٦)
٢٢. ماجد خليل ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦التأليف –الثقة –الاستقالة ، (بيروت : المركز الاسلامي والثقافي ، ١٩٩٧)
٢٣. مجهول ، نص المعاهدة اللبنانية –الفرنسية ، (بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٦)
٢٤. محمد منذر ، الجبهه والحزب السياسي : مبادئ عامة ومنطلقات اساسية ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، ٢٠٠٤)
٢٥. ملحم قربان ، تاريخ لبنان السياسي ، ج٢، (بيروت : دار الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨)
٢٦. منير تقي الدين ، ولادة الأستقلال ،(بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٣)
٢٧. نيقولاي هوفهانسيان ، النضال التحرري الوطني في لبنان (١٩٣٩ – ١٩٥٨) ، تعريب بسام اندريان ، (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٤)
٢٨. نقولا ناصيف ، كميل شمعون اخر العمالقة ، تقديم : غسان تويني ، (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٨٨)
٢٩. وليد المعلم ، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهه ، (دمشق : مطبعة عكرمة ، ١٩٨٥)
٣٠. يوسف شديد، بين السياسة والديبلوماسية ،(بيروت : دار النهار،٢٠٠١)

رابعاً : الكتب الاجنبية :

1--[1]) Bandar Mohammed Al - alban , united states policy in the middle east and its intervention in lebanon 1955 -1959 , adissertation submitted to the johns Hopkins university in conformity with the requirements for the degree of doctor of philosophy , Maryland , 1995
2- Charles winslow ,lebanon war and polities in a fragmented society ،this edition published in the Taylor and francis , london , 1996
3-- Fawwaz Traboulsi , A History of modern lebanon , pluto press , london , 2007

خامساً : الرسائل والاطاريح :

١. أحمد سالم علي الاحمد ، الحزب السوري القومي الاجتماعي ١٩٣٢-١٩٦٢، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، ٢٠١٣)
٢. جاسم محمد خضير الجبوري ،مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥(دراسة تأريخية –وثائقية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، ٢٠٠٦)
٣. سعد محسن عبد العبيدي ، رياض الصلح ودوره السياسي في لبنان حت عام ١٩٥١، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (جامعة بغداد : معهد التاريخ العربي والتراث العالمي ، ٢٠٠١)
٤. عبد الله سليمان شحادة الجبوري ، دور نواب جبل لبنان في المجلس النيابي اللبناني ١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير، غير منشورة ، (جامعة الموصل : كلية الآداب ، ٢٠١٦)
٥. عداي ابراهيم مجيد حوران الجنابي ، كميل شمعون ودورة السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧،رسالة ماجستير ، غير منشورة ،(جامعة الانبار: كلية الاداب)
٦. علاء رياض الغانمي ،النواب الشيعة في المجلس النيابي اللبناني(١٩٤٣-١٩٧٥)، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،(جامعة كربلاء : كلية التربية ،٢٠١٨)
٧. عمار منهل محمد ، كمال جنبلاط ودوره في السياسة الداخلية اللبنانية ١٩١٧-١٩٧٧، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،(جامعة الموصل : كلية الاداب ، ٢٠١٣)
٨. محمد رضيوي فجر التميمي ، الأزمة السياسية اللبنانية عام ١٩٤٣ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (جامعة ذي قار : كلية التربية ، ٢٠١٠)

٩. محمد شهد محمد العمري ، الانتفاضة اللبنانية ١٩٥٢ والموقف الدولي منها ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (جامعة ذي قار : كلية التربية ، ٢٠١٣)
١٠. وسام الطاف عبد الحميد ، دور نواب بيروت في مجلس النواب اللبناني ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، (جامعة الموصل : كلية الاداب ، ٢٠٢٠)

سادساً : البحوث المشنورة :

١. سمر بهلول ، الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سورية ولبنان ١٩٤٣-١٩٤٨، مجلة المعرفة ، العدد(٢٧٩) ، (بيروت ، ١٩٨٥)
٢. ، نبيهه الاصفهاني ،الاحزاب والتنظيمات السياسية في لبنان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٤٣) ، (القاهرة ، ١٩٧٦)
٣. وليد نويهض ،انطوان سعادة وتطور الفكر القومي الاجتماعي ، مجلة الدراسات العربية (بيروت) ، العدد (٥) ، اذار ، ١٩٧٣

سابعاً : الموسوعات والمعاجم :

١. صالح زهر الدين ، موسوعة رجالات بلاد العرب ، (بيروت : المركز العربي للابحاث والتوثيق ، ٢٠٠١)
٢. عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية ،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د.ت)
٣. عبود صالح ، معجم السياسيين المغتالين في التاريخ العربي والاسلامي ، المجلد الرابع ، (بيروت : دار نوبليس ، ٢٠٠٩)
٤. عدنان ظاهر ورياض غنام ، معجم الحكام والرؤوساء ١٨٤٠-٢٠٠٨،(بيروت: دار بلال للطباعه والنشر ، ٢٠١٢)

ثامناً : الصحف والمجلات :

١. لسان الحال " جريدة " ، العدد (١٥٣٠١) ، صادرة في ١٩٤٣/١٢/١١.
٢. الاهرام "جريدة" ،(القاهرة) ، العدد (٢١٥٥٩) ، بتاريخ ٦شباط ١٩٤٥،
٣. القبس " جريدة " ، سورية ، العدد (٣٥٨٩) ، بتاريخ ١٥نيسان ١٩٤٨.
٤. النهار "جريدة" ، العدد (٤٨٢٢) ، ١٧تموز ١٩٥١